

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

- 7 المقدمة / عبد الحليم فضل الله
- 11 المدخل / حسام مطر
- 19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي
جمال واكيم
- 31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/جمال واكيم
- 33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟
سعد محيو
- 47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل
محمد عبدالقادر خليل
- 74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن
فيصل جلول
- 89 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟
منير شفيق
- 113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي
موديبو دانيون
- 123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية
جابر القفصي
- 148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة

علي الرجال

باحث مصري في الجماعات
الاسلامية والدراسات الأمنية

المقدمة:

بين المستوى الإيديولوجي لأفراد التنظيم والخيارات الإقليمية المتاحة في الداخل والخارج.

أولاً: في سرادق الدولة لأول مرة

مثلما تشير أدبيات الحركات الاجتماعية¹ مثلت ثورة 25 يناير 2011 الفرصة السياسية لصعود الإخوان لسدة الحكم وقدرة عالية على التعبئة والحشد. وبالفعل استغلت الجماعة الفرصة السياسية بشكل كامل. فحصلت الانتخابات البرلمانية وشكلت أغلبيته، وعلى الرغم من تعهدات الجماعة بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، وخروج قرار من مجلس شورى الجماعة بذلك، إلا أن الجماعة بدفع كبير من خيرت الشاطر قررت إعادة التصويت داخل مجلس الشورى ليخرج القرار هذه المرة لصالح خوض الانتخابات الرئاسية. وترشح خيرت بنفسه إلا أن لجنة الانتخابات قامت

تناقش هذه الورقة مستقبل الوضع الاستراتيجي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. من أجل هذا تقدم الورقة تحليلاً مركباً لفهم موضعهم من الصراع الدائر في مصر والمنطقة العربية وخياراتهم الإقليمية والوطنية. وتحاول فهم أسباب الفشل الإخواني على عدة مستويات: 1- مستوى السلطة والحكم -2 المستوى الشعبي -3 المستوى الإيديولوجي (وينقسم هذا المستوى إلى مستويين: الداخلي والخارجي). كما تتطرق بشيء من التفصيل إلى الوضع التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين وترصد أشكال الانقسام، وأسبابه وتداعياته. وتحاول الورقة رصد التفاعلات المختلفة داخل كل مستوى وتفاعله مع الآخر، مثل تفاعل المستوى الإقليمي وعلاقات القوى به وتأثيرهما على البنية التنظيمية للجماعة وتوجهاتها السياسية والفكرية، كما تحاول أن تفعل ذلك أيضاً

1 - Donatella della Porta and Mario Diani, Social movements: an introduction, 2nd ed. (UK: Blackwell Publishing, 2006), P.193

على بنية الدولة المصرية ويخشى من أن تقوم الجماعة بعملية إزاحة كبيرة واستبدالهم بكوادر التنظيم، وهو ما عرف «بالأخونة». وعلى الرغم من المحاولات المختلفة التي سعى إليها الإخوان لكسب ود القضاة في مصر، فقد باءت هذه المحاولات بالفشل بعد وصول الإخوان للحكم. وظلت المحاكم المختلفة تقوم بعدة مناورات كبرى ضد الإخوان، فقد قلصت محكمة القضاء الإداري، وتقريباً قادت عملية شبه ثورية داخل الحقل للتضييق على صلاحيات مرسي، مما يُعرف بأعمال السيادة، والقرارات والاتفاقيات التي تقوم بها السلطة التنفيذية دون أن تخضع للأشراف القضائي.

أما مع مؤسسة الداخلية فيمكننا أن نرصد مرحلتين من العلاقة. المرحلة الأولى بدأت مع الثورة حتى لحظة الاتحادية، ومن الاتحادية إلى 30 يونيو/ حزيران وما بعدها. في المرحلة الأولى ساعدت الجماعة المؤسسة على التعافي وتحسين صورتها، وكان مرسي شخصياً يكيل المديح لمؤسسة الشرطة في خطباته المختلفة، وكان أبرزها وأكثرها استفزازاً للثوار حينما قال إن «الشرطة في القلب من ثورة يناير». أما المرحلة الثانية فبدأت بعد أحداث الاتحادية، مع الإعلان الدستوري الذي أطلقه الرئيس محمد مرسي وعزل النائب العام. أخذت الجماعة تستشعر القلق من أن قبضتها وسيطرتها على الداخلية ليست بالمرجوة، خصوصاً بعد عدم قمع الداخلية للمتظاهرين، الذي كان مطلب الجماعة وبعض الإسلاميين في هذا الوقت بحجة أنه لا يمكن القبول بمحاصرة القصر الجمهوري. وفي رأي الباحث أن الأمر كان خليطاً من عدم الرغبة في القمع وعدم القدرة. فلم تكن المصالح بينهم وبين الجماعة تكفي لدخول معركة بهذا العنف

باستبعاده لأسباب قانونية، وقام محمد مرسي بالترشح بدلاً منه كمثل جماعة الإخوان المسلمين. كان الجيش أميل لدعم محمد مرسي، كونه كان مازال يرى في الإخوان حليفاً جيداً لاستقرار الأوضاع، كما أن الإخوان جاءوا برضى أميركي واضح، وبالتالي كانت الجماعة هي الخيار الأنسب في ذلك الوقت لتسكين الوضع الداخلي وضمان استقرار العلاقات خارجياً. وقد

كان الجيش

أميل لدعم محمد

مرسي، كونه كان

مازال يرى في

الإخوان حليفاً جيداً

لاستقرار الأوضاع

تصافت عدة عوامل لنجاح مرسي، حيث وجد الشباب الثوري نفسه مجبراً على اختيار أقل الضررين، وأيد مرسي أغلب الصف الإسلامي باستثناء الصوفية، وكل القطاعات التي تخوفت من عودة النظام القديم. إلا أن قطاعاً من المتمنين إلى الثورة كانت لهم مخاوف حقيقية من وصول الإخوان للحكم، وهو ما دفع إلى ما يعرف باتفاق فارمونت الشهير. ونص الاتفاق على مجموعة من التطمينات للصف الثوري أهمها عدم هيمنة الجماعة بشكل كامل على السلطة ومشاركة القوى الوطنية في الحكم.

نجح الإخوان في الاستحواذ على السلطة التشريعية والتنفيذية ممثلة في مرسي وحده بعد حل المحكمة الدستورية العليا للبرلمان في 2012. إلا أن الحكم لم يستقر له بشكل حقيقي². لم يستطع مرسي التمكن من أجهزة الدولة بشكل جاد. فقلب البيروقراطية المصرية، مثلما تشير بعض المصادر (من داخل كل من جهاز الدولة نفسه وجماعة الإخوان أيضاً) من أكثر من وزارة، لم يتعاون جيداً معه، إذ كان البعض يرى الإخوان كجسد غريب

موجة الثلاثين من تموز/ يوليو وخروج الملاين إلى الشوارع والميادين عرض مرسي على السيسي تولى حقيبة رئاسة الوزراء في الثاني من يوليو 2013.

على كل أخفقت الجماعة بالكامل في إدارة صراعها مع الجيش وانتهى الأمر بانقلاب عسكري يتداخل مع موجة ثورية شديدة التناقض والتنافر. ثم انخرط الجيش

في محاولة أولية لاحتواء الأمر مع

بدأ الإخوان

الجماعة على الرغم من احتجازه

بقيادة خيرت في

لمرسي ووضعه في مكان غير معلوم،

الجنوح بشدة

عن طريق دعوة الكتاتني رئيس

تجاه اليمين، وبناء

حزب الحرية والعدالة للمشاركة

حلف سياسي

في خارطة الطريق والقبول ببعض

واجتماعي قائم

الحقائب الوزارية في مقابل التنازل

على ضم الجماعات

عن رئاسة مرسي للجمهورية.

الإسلامية

رفض الكتاتني هذا الطرح وأصرت

المتشددة

الجماعة على عودة مرسي، واشتد

الصراع بينهم وبين العسكر.

تمترست الجماعة في ميداني رابعة

والنهضة بالقاهرة والجيزة. ووقعت عدة مذابح مثل

المنصة والحرس الجمهوري وأعمال عنف من قبل

جماعة الإخوان في مواقع ومحافظات عدة، ثم انتهى

الأمر بحادثتي رابعة والنهضة حيث حسم الجيش قراره

وأعلن عن المضي قدماً في قمع واستئصال الجماعة بكافة

الأشكال من القانونية إلى السياسية والأمنية والعسكرية،

وقام بتهميش بنية التنظيم وقتل ومطاردة أفراد⁴.

ضد قطاع واسع من الجمهور، كما أن هناك اختلافاً إيديولوجياً كبيراً بين الجماعة والداخلية لم يستطع أفراد المؤسسة تجاوزه بسهولة. وفي هذه الفترة وما تلاها بدأت قطاعات أوسع من فلول مبارك الانخراط في المعركة ضد الإخوان، وهذه القطاعات تربطها مصالح اقتصادية واجتماعية كبيرة بمؤسسة الداخلية، وهو ما جعل المؤسسة تنحاز ضد الإخوان.

شهدت هذه الفترة أمراً بالغ الخطورة وكان أحد الدوافع المركزية للمؤسسة الداخلية في معاداة تنظيم الإخوان.

بدأ الإخوان بقيادة خيرت في الجنوح بشدة تجاه اليمين، وبناء حلف سياسي واجتماعي قائم على ضم الجماعات

الإسلامية المتشددة تحت مظلة الإخوان. وهو ما حول الصراع إلى صراع عنيف على الوجود المادي والاجتماعي.

كانت علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالجيش أقل تعقيداً ولكنها أكثر ضبابية. حينما قامت ثورة 25 يناير 2011،

أبدى الإخوان تعاوناً واضحاً مع الجيش. واستماتت الجماعة في الدفاع عنه ضد أي نقد ثوري تجاهه، بالأخص

بعد بدء الصراع بين مؤسسة الجيش وقطاع كبير من الثوار والذي أخذت ملامحه الأولى تتشكل في نيسان/ أبريل

2011. بالطبع لم تكن العلاقة علاقة حلف متماسك طيلة الوقت دون أي صراع أو احتكاك بين الطرفين. فكلاهما

كان يحاول أن يكسب مساحات على حساب الآخر³. كان مرسي وجماعته يكيلون المديح لرجال الجيش طيلة هذه

السنوات وأثناء حكم مرسي وحتى اللحظات الأخيرة قبل الإطاحة بهم. وكان الإخوان يصفون السيسي في

صحفهم بأنه وزير دفاع بنكهة الثورة. وحتى بعد اشتعال

3 - المرجع السابق، ص 85

4 - المبادرة المصرية، أسابيع القتل: عنف الدولة والافتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013، متاح على الرابط التالي:

<http://eip.org/report2123/18/06/2014/>

ثانياً: التموضع الإقليمي والمأزق السوري

قيادات السلفية الجهادية والسلفية المستقلة في القاهرة وبعض قيادات الجماعات الإسلامية التي اتسمت بالتطرف ومواجهة الدولة المصرية بالسلاح والعنف في التسعينيات. كان المؤتمر أقرب لعرض مسرحي كبير يجمع بين الموقف السياسي والعقائدي من سوريا في عرض جماهيري موسع ليس فقط لمصر وبل للمنطقة ككل. فجماعة الإخوان كانت تتمرس على خطوط حلفها الاستراتيجي مع قطر وتركيا وتحاول كسب ود السعودية، بينما كانت الجماعات السلفية تمنح العمق العقائدي المعادي للشيععة ومن يقبوهم بـ"الروافض".

وكان مرسي قد أقدم قبل المؤتمر، في 15 كانون الثاني/يناير، على قطع العلاقات نهائياً مع دمشق وسحب القائم بالأعمال المصري وإغلاق السفارة، وطالب مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي فوق سوريا. واتسم موقف الإخوان وحلفائهم بالنزعة الطائفية والتحريض المذهبي كنقطة ارتكاز لفهم ما يحدث في سوريا، وبناء موقفهم من النزاع هناك والوقوف ضد بشار وحليفه الاجتماعي المكون من الطائفة العلوية والدعم الشيعي لبشار. ويمكن تفسير موقفهم الطائفي على مستويين؛ الأول كتغطية عقائدية للموقف تتسم مع ميل الجماعة بشكل عام في هذا الوقت للارتكاز على خطاب إسلامي أكثر تشدداً وتمسكاً بتطبيق الشريعة ومواجهة القوى العلمانية والثورية في الداخل المصري. والثاني يركز على محاولة الإخوان بناء استقطاب إسلامي واسع مكون من القوى السلفية الأكثر تشدداً وعداء للشيععة في مصر وحشدها لصالح موقف الإخوان الإقليمي من الصراعات بشكل عام.

فقدت جماعة الإخوان في هذه المرحلة علاقتها بكل من حزب الله وإيران، وهو ما قام بتفكيك أي إمكانية

كان للعامل الإقليمي دور شديد الأهمية في فشل وهزيمة الإخوان على مستوى السلطة. وكانت القضية السورية في القلب منه. ظل موقف مصر من سوريا يتسم بالغموض والتباين منذ تفجر الأزمة واحتدام الصراع داخل سوريا عام 2011. ففي أثناء حكم المجلس العسكري بعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ظل موقف مصر من الأزمة السورية موقفاً عاماً يدعو لوقف العنف والدعوة إلى الحوار. واتسمت هذه الفترة بشكل عام بانسحاب مصر من دورها الإقليمي والانكفاء على الذات. وقبلت القاهرة المبادرة العربية الأولى التي «دعت إلى سحب الجيش السوري من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة»، بينما اعترضت على قرار الجامعة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 الذي علق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وسحب السفراء العرب من دمشق. كانون الثاني/يناير 2012 قبلت القاهرة اقتراح الجامعة العربية الذي دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفويض الرئيس بشار الأسد صلاحياته الكاملة لنائبه فاروق الشرع. وظلت مصر رافضة لأي تدخل عسكري خارجي في سوريا وأكدت على الدعوة إلى حل الأزمة سياسياً حتى لا يتم تدويل القضية.

صار الموقف السياسي أكثر وضوحاً مع قدوم جماعة الإخوان إلى السلطة واعتلاء محمد مرسي سدة الحكم. لكن موقف الجيش في ذلك الوقت لم يكن واضحاً. إلا أن جميع الكتاب والسياسيين المقربين من الجيش المصري أجمعوا على عدم ارتياح قيادة الجيش والأجهزة الأمنية لدعم مرسي للمعارضة السورية وإسقاط نظام الأسد. في المقابل أعلن مرسي دعمه لما وصفه بالثورة السورية في مؤتمر حاشد بعنوان مؤتمر دعم سوريا حضره أغلب

أن موقف مصر من البداية وحتى الآن لم يكن مؤيداً لسقوط الدولة السورية. وقبل أن تفقد جماعة الإخوان كل من حزب الله وإيران بسبب القضية السورية، كانت علاقاتها بكل من السعودية والإمارات في اضطراب متزايد. فكلتا الدولتين أعلنتا حرباً صريحة على الثورة المصرية بشكل عام وعلى جماعة الإخوان بشكل خاص. وعلى الرغم من التوافق بين الجماعة والمملكة والإمارات حول الملف السوري واتخاذ نفس المواقف لم يحدث تقارب إقليمي بينهم. وكانت الإمارات تستضيف اللواء أحمد شفيق غريم مرسي في الانتخابات الرئاسية، والذي تحول إلى عدو للجماعة بعد وصولها للحكم وظل يؤكد على شرعيته وأحقيته بمنصب رئيس الجمهورية مما شكل تنازعاً حول شرعية مرسي.

أخيراً، فقدت الجماعة علاقتها بأهم قوتين إقليميتين: السعودية وإيران. ولم تستطع أن تتموضع في أحد الأحلاف الكبرى في المنطقة، واكتفت بحلفها التركي-القطري. وفي مفارقة كبيرة من نوعها قامت كل من إيران والسعودية بمباركة الإطاحة بالإخوان من الحكم وإرسال التهاني الرسمية للدولة المصرية.

ثالثاً: تداعيات «الهزيمة» وخيار العنف

ألقت «الهزيمة» الثقيلة التي تلقتها جماعة الإخوان بظلالها الكثيفة على عدة مستويات داخل التنظيم أبرزها: مستوى التنظيم وانقسامه نفسه، والمستوى الإيديولوجي الداخلي للجماعة. وتجسدت التداعيات الأولى للتنظيم في ثلاثة أشياء: 1- ضرب الصف الأول والثاني من قيادات التنظيم مما أفقده القدرة على القيادة بشكل محكم ومسيطر لحوض المعركة. 2- الشتات والهروب خارج البلاد إلى تركيا وقطر تحديداً. 3- انعكاسات إيديولوجية أولية.

لبناء تحالف إقليمي معهم. حيث هدمت مواقف هذه الأطراف (الإخوان وحزب الله وإيران) من الحرب في سوريا تاريخاً طويلاً من التواصل والتشبيك بينهم، في الوقت الذي ظن البعض أن لحظة وصول الإخوان إلى الحكم ستكون بمثابة تنويع لعلاقات استمرت بينهم منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في نهاية السبعينيات بقيادة الإمام الخميني. جاء موقف الإخوان متسقاً مع تحالفاتهم الاستراتيجية الأخيرة، قبل وبعد الوصول إلي الحكم وحتى بعد الإطاحة بهم، على المستوى الإقليمي والدولي. فالجماعة أعلنت تحالفها الصريح مع كل من تركيا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية، كما حاولت مد جذور التواصل - إلا أنها فشلت تماماً مع السعودية. وكل هذه الأطراف كانت مجمعة على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

مثل إسقاط نظام الأسد نقطة انطلاق قوية للإخوان على المستوى الإقليمي. فمن ناحية لدى الجماعة تنظيم تابع لها داخل سوريا، كما أن سيطرتها على سوريا مدّ نفوذها من تونس إلى ليبيا ومصر وصولاً إلى سوريا مثلما كان يتصور التنظيم. وكان ذلك بمثابة انتصار مظفر لحلف جماعة الإخوان في المنطقة العربية، حيث يمسك هذا الحلف بأغلب المفاصل والدول المهمة في المنطقة. وفي هذه الأثناء لعب الإخوان على الوتر العاطفي للأزمة السورية، وبالفعل استقبلت مصر عدداً كبيراً من السوريين ومنحتهم حرية التحرك والتواجد وفتح منافذ عمل، تحديداً في المأكولات، في السوق المصري.

استنفر موقف الإخوان من سوريا أجهزة الدولة المصرية، بالأخص بعد مشهد أستاذ القاهرة الذي ضم أغلب التيارات الإسلامية المتشددة. وهو ما أشعر الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية المختلفة بقلق شديد. كما

شهدت فترة ما بعد الانقلاب تصعيداً كبيراً للشباب في الهيكل الإداري للجماعة⁵ وبدأت هذه المجموعة في التحكم بزمام الأمور في مصر. وبحلول أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ أكتوبر 2014 تقريباً طبقاً لبعض المصادر تمت الموافقة بشكل تنظيمي على ما عُرف بالعمليات النوعية. جاءت هذه العمليات رداً على القمع الشديد الذي تعرض له التنظيم من قتل وسجن وتحرش بالنساء. وعكست العمليات النوعية محطة جديدة في التغيرات الإيدولوجية التي وقعت داخل صفوف الشباب. وظهرت عدة مجموعات تحسب على شباب الإخوان مثل «العقاب الثوري»، و«مجهولون»، ونفت الجماعة تبعية الأخيرة تحديداً لها.

كل هذه التحولات جرت وهناك كيان اسمه «التحالف لدعم الشرعية» بقيادة الإخوان وعدة أحزاب وجماعات إسلامية على يمين الإخوان ويسارهم قليلاً مثل حزب الوسط. تشكل هذا الكيان من حزب البناء والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حزب العمال الجديد، حزب الفضيلة، حزب الإصلاح، حزب التوحيد العربي، الحزب الإسلامي، حزب الوطن وحزب الوسط وكلاهما قد انسحبا في عام 2014، حزب الراية، حزب العمل، الجبهة السلفية، اتحاد النقابات المهنية ويضم 24 نقابة مهنية. إلا أن الباحث يرى أن هذا التحالف لم يكن أكثر من واجهة إعلامية تشن حرب أفكار لا حرب مواقع، على طريقة جرامشي⁶، بلا قوة حقيقية على الأرض.

أدى ارتفاع نسبة اللجوء للعنف من شباب الجماعة إلى تدخل القيادات القديمة مرة أخرى. أو على الأقل

تاريخياً، نجحت جماعة الإخوان في خلق أذرع لها خارج مصر، وبعدها خلقت تنظيمات كاملة لها في دول عدة. وظل التنظيم في مصر هو التنظيم الأم. كما كان يتمتع بوجود أذرع له خارج مصر حتى لحظتنا هذه، إلا أن هذه الأذرع التي تتمثل تحديداً فيما يعرف تنظيمياً باسم «رابطة المصريين في الخارج»، ظلت تحت إدارة التنظيم في مصر، وتدار من الداخل وليس الخارج، ولا تخضع لتنظيم الإخوان في دولة أخرى. وظلت الجماعة بلا قيادة حقيقية بعد فض اعتصام رابعة حيث انتهى مكتب الإرشاد عملياً ومادياً. واعتمدت بشكل عشوائي على المكاتب الإدارية المختلفة، وتم إعلان محمود عزت مرشداً للجماعة، ولكنه لم يكن حاضراً بنفسه، وتولى الأمر بشكل عملي محمد طه وهدان مسؤول قسم التربية بالجماعة.

انزلت الجماعة إلى حالة شديدة من التخبط ستزيد من حدة الانقسام الداخلي والجيلي فيما بعد. وفي هذه الأوقات ظلت الجماعة متمسكة بخط عام، وهو عدم التراجع وعدم النزول عن إسقاط الانقلاب العسكري وعودة مرسي. وتسيدت فكرة الصمود ومواجهة الانقلاب حتى النهاية في أوساط الجماعة ومن على يمينهم من الإسلاميين وهو ما كبّد الجماعة مزيداً من الخسارة على المستوى التنظيمي وعلى مستوى الأرواح والسجناء والمعتقلين. وقد أخطأ الإخوان في تقدير مستوى الحصانة الأميركية والأوروبية والتركية منذ ما قبل الانقلاب وما بعده.

تم استخدام هذا المدخل لما عرف بـ«الانقلاب داخل الجماعة». ولنبدأ القصة من أول خيوطها. في أيلول/ سبتمبر 2013 تم تشكيل ما عرف باللجنة الإدارية المؤقتة لمحاولة ترميم القيادة داخل الجماعة وإعادة بناء جزء منها بعد ما تعرض له التنظيم في الموجة الأولى من العنف، والتي بحلول مذبحة رابعة ضربت وهشمت جانباً كبيراً من التنظيم. نجحت هذه اللجنة في إدارة الشأن الداخلي للجماعة وتصدت لصراعها مع الدولة. وقد نالت هذه اللجنة شرعية انتخابية داخل الجماعة في شباط/ فبراير 2014⁷. وأكدت الانتخابات بقاء محمد بديع في منصب المرشد العام للجماعة، وتم تعيين رئيس للجنة إدارة الأزمات وأمين عام للجماعة بدلاً من محمود حسين.

والأخطر أن الجماعة قامت بانتخاب مكتب إداري لإدارة شؤون الإخوان في الخارج تم الإعلان عنه في نيسان/ أبريل 2014. وكانت هذه العملية خطوة سياسية مهمة من قبل اللجنة الإدارية التي تشكلت عقب أحداث رابعة ونالت شرعية انتخابية داخلية في شباط/ فبراير 2014، في استكمال الإطاحة بمحمود حسين وتفكيك نفوذه داخل الجماعة من الخارج. ويمكن اعتبار هذا المكتب محاولة لإزاحة ما يعرف برابطة الإخوان في الخارج، ولكنه لم ينجح كما سنى لاحقاً. كانت الفترة التي تولت فيها اللجنة الإدارية شؤون الجماعة حتى أيار/ مايو 2015 استكمالاً لقرار المواجهة الذي انتهجته الجماعة ضد الدولة بعد 3 تموز/ يوليو 2013. إلا أن قرار المواجهة كان بلا خطة أو استراتيجية أو حتى جملة من التكتيكات المنظمة ولم يشمل رؤية محددة لنطاق وحدود

وآفاق استخدام العنف في الصراع مع الدولة؛ وهو الأمر الذي ستقسم عليه الجماعة لاحقاً.

يعدّ سؤال العنف وآليات التغيير السياسي إحدى الإشكاليات المركزية التي تعصف بالجماعة وتدفعها للانقسام. كما أن سؤال العنف يعكس خلافات وتحولات إيديولوجية كبيرة داخل صفوف الجماعة عصفت رياحها بقطاع الشباب على وجه التحديد، ولكن حتى بعض القيادات الكبيرة لم تنج من الأزمة. فعمرو دراج، القيادي الإخواني البارز ووزير التخطيط والتعاون الدولي سابقاً، هو واحد من كثيرين يشككون في جدوى

الوسائل التقليدية التي انتهجتها الجماعة، فقد قال في تصريحات صحفية: ”الأمثلة الأساسية التي تعلّمتها هي أن التغيير المتدرّج لن ينجح بعد الآن“⁸.

يذكر الباحث عبد الرحمن عياش، ”في أواخر كانون الثاني/يناير الماضي، أن جماعة الإخوان المسلمين أصدرت بياناً عبر الإنترنت رأى

فيه كثيرون تحوّلاً قوياً باتجاه التخلي عن اللاعنّف: ”إننا بصدد مرحلة جديدة، نستدعي فيها ما كمن من قوتنا، ونستحضر فيها معاني الجهاد، ونهيب أنفسنا وزوجاتنا وأولادنا وبناتنا ومن سار على دربنا لجهاد طويل لا هوادة معه، ونطلب فيها منازل الشهداء“. ويعتبر كثير من المعلقين أن البيان ليس رسمياً، خاصة مع حذفه لاحقاً من على موقع الجماعة الرسمي، ويلفتون إلى أن

شهدت فترة ما

بعد 30 يوليو

تصعيداً كبيراً

للشباب في

الهيكل الإداري

للجماعة

7 - مصر العربية، تعرف على المتنازعين على قيادة جماعة الإخوان، القاهرة، 29 مايو 2015.

8 - عبد الرحمن عياش، القيادة الحالية للإخوان المسلمين غير قادرة وغير مستعدة لإيجاد بدائل سياسية عما يقترحه الشباب: ”العنف الذكي“، معهد كارنيجي، 9 يوليو 2015

التي أعقبت المذبحة لتفكك التنظيم بشكل عام ولاحتمام الصراع. واعتبرت القيادات التاريخية أن اجتماعها في أيار/ مايو 2015 صحيح لتوافر النصاب القانوني. وأسفر الاجتماع عن حزمة جديدة من الإجراءات والقرارات ومنها على المستوى الإستراتيجي والفكري العام: البعد عن العنف والعودة للقواعد الفكرية المؤسسة للجماعة، وقد عبّر عن هذا الأمر بشكل تفصيلي محمود غزلان في مقالة له على موقع «نافذة مصر» يؤكد فيه «إن مشروع الإخوان هو مشروع المسلم الوسطي»⁹.

هاجمت القيادات التاريخية للجماعة مكتب الإرشاد الذي تم سحب الثقة منه واتهمته بـ«خطف الجماعة والحياد عن منهجها الوسطي، والدفع بأعضاء الجماعة نحو استخدام العنف». ودافعت القيادات التاريخية عن موقفها معتبرة «أنها تعمل على رأب الصدع داخل الجماعة والدفاع عن ثوابتها ومنهجها الأصيل»¹². وقامت القيادات التاريخية بعدة خطوات تنظيمية من شأنها تحطيم ما كان يعرف بالمكتب الجديد الذي تشكل من رحم اللجنة الإدارية على المستوى التنظيمي والحركي والتوجه الفكري.

تسببت القرارات المذكورة في تفجير الوضع داخل الجماعة والانقسام على جبهتين. فالمكتب الذي تم انتخابه عام 2014 ومجموعات كبيرة من شباب الإخوان رفضت قرارات القيادات التاريخية، كما رفضت الاعتراف بشرعية مكتب الإرشاد الذي تم تشكيله مرة أخرى من خلال محمود عزت. وأصبح للجماعة متحدثان رسميان. ومثلما انقسم التنظيم داخلياً انقسمت مكاتب

التنظيم سارع إلى استنكار اغتيال النائب العام المصري في 29 حزيران/ يونيو الماضي، إذ جاء في بيان صادر عن الجماعة: «يؤكد الإخوان رفضهم لأشكال القتل كافة». لكن أبعد من تسليط الضوء على التباين في الآراء حول المسألة تؤشّر هذه البيانات المتناقضة إلى أن المسؤولين الكبار لدى الإخوان المسلمين يبدون استعداداً متزايداً للنظر في إيجابيات تبني العنف كتكتيك لمواجهة الدولة المصرية»⁹.

جاء شهر حزيران/ مايو 2015 محملاً بانقلاب وانقسام كبير داخل الجماعة¹⁰. عاد ما يعرف بالقيادات التاريخية لمحاولة السيطرة على حكم الجماعة من جديد، فيما عرف بانقلاب القيادات التاريخية على القيادات التي تصدرت الصراع والمشهد الداخلي، وعاد مرة أخرى محمود عزت للظهور بعد اختفاء طويل، ورجع محمود غزلان أيضاً للمشهد كما نجح محمود حسين في السيطرة مرة أخرى على رابطة الإخوان في الخارج وكأمين عام الجماعة. وقامت هذه

القيادات التاريخية بتوجيه دعوة لانعقاد مكتب الإرشاد وهو ما رفضته اللجنة الجديدة وقياداتها. و«عقدت القيادة التاريخية للجماعة اجتماعاً داخل البلاد وقامت بإعادة ما يعرف باللائحة الداخلية (وهي بمثابة دستور وقانون الجماعة في إدارة شؤونها الداخلية والعلاقات التنظيمية) إلى واجهة الصراع بعد أن اختفت اللائحة في السنوات

يعدّ سؤال العنف
وآليات التغيير
السياسي إحدى
الإشكاليات
المركزية التي
تعصف بالجماعة

9 - المرجع السابق

10 - مصر العربية، انقلاب داخل جماعة الإخوان المسلمين، 28 مايو 2015

11 - المرجع السابق

12 - المرجع السابق

إلى حدوث صراع بين «مكتب إدارة الأزمة المصرية في الخارج» ومركزه إسطنبول، وبين مكتب لندن المعبر عن التنظيم الدولي¹⁴. وأدى تقرير الحكومة البريطانية الصادر في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015¹⁵ الذي خلص إلى أن «عضوية الحركة أو الارتباط بها يجب أن يعدّ مؤشراً ممكناً للتطرف»¹⁶، إلى تعزيز الانقسام الداخلي والخارجي للجماعة. وقال رئيس الحكومة كامرون إن قرار حظر الجماعة من عدمه في بريطانيا مازال قيد المراجعة. وأكد على أن الحكومة ستقوم بالتدقيق والفحص في أفكار الجماعة وأعضائها في بريطانيا، كما أن بريطانيا ستمنع عن إصدار تأشيرات السفر لأعضاء الجماعة الذين يدلون بتصريجات متطرفة»¹⁷.

تؤكد نتائج التقرير على عدة أمور: وضع حرج دولياً للإخوان، عدم قدرة الحلف القطري التركي الداعم للإخوان على دعمهم بقوة على المستوى الدولي وجعل الكافة في صالحهم، إرتباك داخلي وخارجي للتنظيم. وانقسمت الجماعة بين الفريقين في الداخل والخارج، وأيضاً داخل السجون. ويعد الانقسام داخل السجون هو الأكثر تعبيراً عن الصراع وكثافته، وهو الأكثر وضوحاً لفهم انقسامات الجماعة.

المحافظات هي أيضاً. وحاول الشيخ يوسف القرضاوي رآب الصدع بتدخله المباشر لحل الأزمة وهو ما انتهى إلى تشكيل لجنة وساطة لم تستطع أن تغير شيئاً جوهرياً في المشهد. وانقسم أيضاً إخوان الخارج على أنفسهم بين مؤيد لعودة القيادات القديمة ورافض لها. وتجلّى هذا بشكل كبير في تركيا التي تستضيف عدداً كبيراً من الإخوان الذين شكلوا قنوات إعلامية تعمل من هناك. كما قام المكتب الجديد بخلع الحرس القديم. ولكن هذا الأمر لم يتحقق بشكل جاد مادياً حيث - حتى لحظة كتابة هذه السطور - استطاعت القيادات القديمة تثبيت أركانها. ويشير الصحفي عبد الرحمن يوسف إلى أن كلا الفريقين رفعا شعار «الشرعية» لإدارة الخلافات الإدارية والمنهجية والفكرية التي شهدتها الجماعة والانقسام حولها¹³.

وعلى الرغم من ميل قطاع كبير من الشباب إلى مكتب القيادات الجديدة، ووجود عدة محافظات معهم إلا أن القيادة القديمة لديها من مفاتيح القوة المادية (التمويل، شبكة العلاقات الدولية، التنظيم الدولي) ما يجعلها أكثر قدرة على المناورة والتحكم. وبالفعل استطاعت «رابطة الإخوان في الخارج» وما تملكه من أموال إزاحة مكتب الخارج التابع للقيادات الجديدة. وقادت هذه الانقسامات

13 - المرجع السابق، ص 12

14 - Abdelrahman Ayyash and Victor J. Willi: The Egyptian Muslim Brotherhood in 2016, German Council on Foreign Relations, Nr. 9 / March 2016

15 - UK GOV, Muslim Brotherhood Review: Main Findings, 17 December 2015, available at: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/486932/Muslim_Brotherhood_Review_Main_Findings.pdf

16 - المرجع السابق

17 - ب ب سي عربي، الحكومة البريطانية: الارتباط بالأخوان مؤشر محتمل على التطرف لكن الجماعة لن تُحظر، 17 ديسمبر 2015، متاح على: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015151217/12/_uk_muslim_brothers_report

رابعاً: حديث المصالحة

النظام في مصر
حتى الآن ليس
مجبوراً على التصالح
تحت ضرورات
إقليمية

حديث المصالحة مليء بالأقاويل والتمنيات أكثر من الوقائع والمبادرات. أولاً، يجب عزل الدور السعودي وإمكانية أن يضغط الملك سلمان على السيسي والدولة المصرية من أجل المصالحة من التحليل، أو على الأقل حتى لحظة كتابة هذه السطور وفي ظل الوضع الإقليمي الراهن. فالنظام في مصر حتى الآن ليس مجبراً على التصالح تحت ضرورات إقليمية، بل عن الحلف السعودي-الإسرائيلي الجديد فتح له نافذة جديدة للاستمرار والعمل بحرية أكثر، كما أن «إسرائيل» والإمارات تدافع عن السيسي دولياً وتقوم بممارسة ضغط صريح على النظام الأمريكي والاتحاد الأوروبي للاستمرار في القبول بالسيسي والنتائج التي ترتبت على الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو 2013.

والأهم أن تطورات الإرهاب في المنطقة ودخول السيسي في صفقات سلاح ضخمة مع فرنسا، وصفقات الطاقة مع ألمانيا، رسخت من وجوده وشرعيته أكثر، وهو ما اتضح في عام 2016 بعد زيارة الرئيس الفرنسي أولاند للقاهرة، وقبلها أثناء افتتاح تفرعة قناة السويس الجديدة بنفسه، وفي الوقت نفسه شهدت القاهرة زيارة أخرى لنائب المستشار الألمانية. والأمر كان صريحاً للغاية وهو أنهم يدعمون السيسي ويتعاونون معه لدحر الإرهاب ودفع الاستقرار في المنطقة.

يقول المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية: «النظام المصري حليف لنا. نحن بالطبع نبدي له ملاحظتنا عن مشكلات حقوق الإنسان في مصر، لكننا في النهاية لا نرى الرئيس السيسي مثل الأسد، ونرى النظام يجارب الإرهاب وعلينا الحفاظ عليه. باختصار لا نريد لمصر المصير الذي واجهته ليبيا وسوريا والعراق. مصر دولة كبيرة، وانهارها سيؤدي لتدهور الوضع في الشرق الأوسط كله»¹⁸. صفقة الطاقة مع شركة سيمنز هي الأكبر في تاريخها، كما أن صفقات الرافال والميسترال مع فرنسا أنعشت الصناعة العسكرية الفرنسية بعد ركود طويل وفي الماضي "وقعت مصر عقوداً عسكرية مع فرنسا لتوريد سفينتي الميسترال العسكريتين وطائرات الرافال المقاتلة في صفقات بلغت قيمتها 950 مليون يورو و6,5 مليار يورو، ما يشير بوضوح إلى أن للحكومة الفرنسية رهاناً استراتيجياً على النظام المصري"¹⁹.

إن المصالحة بين النظام المصري والإخوان أمر مرهون إما بانفجار إقليمي كبير يجعل للإسلاميين اليد العليا في المنطقة، كأن تنتصر النصر و داعش في سوريا والعراق، ويُحكم الإخوان والإسلاميون قبضتهم على ليبيا، ويتفوق الحلف التركي القطري في انتصار مظفر إقليمياً. وهي أمور مستبعدة بهذا الشكل إلى حد بعيد. أو أن يحدث انهيار كبير في الداخل المصري مصحوب بتصاعدات كبرى في بنية السلطة، مثل إضرابات اجتماعية واسعة وانقلابات داخل الدولة. وفي هذه الحالة يمكن للإخوان أن يجدوا أطرافاً داخل الدولة للتحالف معها مثل أجنحة داخل الجيش والأجهزة الأمنية. وحتى الآن يبدو أن كل هذه الأمور مستبعدة ولا يوجد مؤشرات عليها.

18 - عمر السعيد، لهذا اختارت فرنسا النظام المصري حليفاً له، القاهرة: مدى مصر، 24 ديسمبر 2015،

19 - عمر السعيد، مصر وفرنسا: سياسة واقتصاد وبعض حقوق الإنسان، القاهرة: مدى مصر، 17 أبريل 2016

من حين لآخر مثل حديث وزير الشؤون القانونية محمد العجاتي لصحيفة «اليوم السابع» في حزيران/ يونيو 2016 الذي أشار فيه إلى إمكانية التصالح مع الإخوان الذين لم تلوث أيديهم بالدماء²⁰. ليس المهم هنا حقيقة وجود مصالحة أم لا، ولكن الأهم ما هي الشروط البنوية التي تضعها الدولة لعمل مصالحة. أغلب الظن أن الأمر يرتبط بالإذعان الكامل. ففي حالة تحقيق هذا الأمر من قبل التنظيم يمكن للدولة القبول مرة أخرى بعودة جزئية له، وبعدها يتم تفصيل شكل هذه العودة وآلياتها، والبعض يتحدث عن عزلهم عن أي مناصب سياسية لعشر سنوات، والبعض يطالب باعتذار رسمي للشعب والدولة المصرية، وكل هذه الأمور تفاصيل لا يمكن معرفة حقيقتها الآن، ولكنها قابلة للصياغة في حالة ارتضى الإخوان الإذعان الكامل للدولة والإقرار بـ 30 يونيو و3 يوليو وكل النتائج التي ترتبت عليهما بما فيها السيسي كرئيس للجمهورية.

يبدو أن القيادات التاريخية للجماعة بقيادة محمود عزت ومحمود حسين أقرب لإيجاد صيغة ما من التصالح مع الدولة. حتى الآن لا يوجد حديث مباشر عن ذلك ولكن التوجه العام لهذه القيادات يدعو بوضوح إلى التهدئة ووقف التصعيد العنيف ضد النظام، كما تؤكد قيادات عدة داخل الجماعة وبعض الصحفيين والتقارير ميل هذا الجناح لإيجاد تسوية ما. ولكن إذا نجحت القيادات التاريخية في إيجاد صيغة ما من التصالح مع النظام القائم فلا شك أن هذا الأمر سيدفع إلى انقسامات وانفجارات جديدة داخل الجماعة، والأقرب أن الشباب لن يوافقوا

الجيش في حالة استقرار داخلي كاملة ويوجد بداخله بعض التقلبات، مثل اختراقات لبعض عناصر داعش في صفوفه مثلما اتضح من قضية اللنشات البحرية بدمياط، أو القضية المنظورة أمام القضاء العسكري والتي يحاسب فيها مجموعة من الضباط من رتب مختلفة بتهمة محاولة الانقلاب. ولكن يظل النظام يبدي قدرة كبيرة على السيطرة على هذه الأمور ولا يبدو أنها ترقى لدرجة انشقات داخل جسد الجيش والأجهزة الأمنية، بل يبدو أن السيسي نجح في توحيدهم في معركته ومعركتهم أيضاً ضد الإخوان والتنظيمات الجهادية. وعلى الرغم من أن النظام يعاني من انهيار اقتصادي كبير، إلا أن هذا ليس بالضرورة مؤشراً يدفع إلى المصالحة، فالمصالحة لن تقدم حلاً اقتصادياً، ولم يعد لدى الإخوان من القوة المادية على الأرض ما يجعل من التنظيم قوة استقرار أو اضطراب، فاحتجاجاتهم أصبحت لا تذكر، وانقساماتهم الداخلية كبيرة، ولا يشكلون مصدراً حقيقياً للتهديد الأمني.

أما حديث الإخوان أنفسهم، بأجنحتهم المختلفة في الداخل والخارج، عن قبولهم للمصالحة بشروط محددة فهو حديث من موقف ضعف وتمنيات سياسية ترقى لدرجة الأوهام. فمثلاً يشترط الإخوان محاسبة السيسي وكافة قيادات الانقلاب، والقصاص للشهداء، وعودة الرئيس مرسي، وإجراء انتخابات جديدة، والإفراج عن المسجونين. وهنا يجب أن نتساءل لماذا يقوم النظام بهذا الأمر؟ والإجابة أنه لا يوجد عامل واحد قادر على دفع النظام لفعل هذه الأمور ضد نفسه في ظل القيادة الحالية. يبقى أمر واحد وهو الذي تلمح إليه بعض قيادات الدولة

20 - محمد مجدي السيسي، مجدي العجاتي وزير الشؤون القانونية لـ «اليوم السابع»: الرئيس وجه باستيعاب الشباب وتعديل قانون التظاهر.. التصالح ممكن مع الإخوان إذا لم تتلوث يده بالدماء.. وقانون العدالة الانتقالية يستهدف وحدة المجتمع، 11 يونيو 2016، متاح على:

<http://www.youm7.com/story/11/6/2016/>

تهافت هذا الحديث وأنه لم يكن مستنداً إلى شيء. والمثير في الأمر أن بيانات الإخوان المسلمين في 2014 و2015 كانت بيانات انبطاح كامل للسعودية وتهليل للملك سلمان. ويدلّ موقف مصر من سوريا واليمن (رفض التدخل العسكري بشكل كبير في اليمن، ورفض إسقاط بشار الأسد) على وجود خلاف كبير بين الملك والمشير.

ولنقم بمسح سريع لقوة الإخوان إقليمياً في هذه اللحظة. في سوريا، قوة الإخوان ضعيفة بل يمكن القول إنها تلاشت لصالح التنظيمات الجهادية التي تقاتل هناك سواء النصرة أو داعش أو الأكراد. في اليمن، لا يبدو للإخوان دور قوي حتى الآن، وإن كان هناك دور فهو إكساب الحرب السعودية الإماراتية شرعية سياسية. في مصر، التنظيم منقسم على نفسه ومهزوم إلى حد كبير جداً أمنياً وعسكرياً بالإضافة إلى ما تعرض له من أزمات سياسية واجتماعية وفكرية. في تونس، التنظيم قوي ولكن لا يملك أي أدوات للتأثير على الوضع الإقليمي، وكذلك الحال في المغرب والعراق. في الإمارات، تم كسر التنظيم تماماً. وأخيراً في ليبيا، التنظيم متعثر في حرب أهلية طاحنة وعدم استقرار سياسي وأمني كبير.

إذاً، تبقى قوة الإخوان في حلفهم مع قطر وتركيا. وكما أشرت آنفاً أسفرت جهود هذا الحلف في زعزعة النظام المصري عن لا شيء. فوضع تركيا إقليمياً قبل 30 كانون الثاني/ يونيو 2013 غير وضعها بعده، ومن ثم فإن قوة الحلف الذي تعتمد عليه جماعة الإخوان أصيب في مقتل على المستوى الإقليمي. يصف سياسي فرنسي الوضع التركي في المنطقة قبل 30 يونيو بأنه «غير مسبوق»، «ويستكمل: «إن تصريحات وزير الخارجية التركي حينها أحمد داود أوغلو عن إمكانية عودة حلم الإمبراطورية

على هذا الأمر، وهو ما يمكن أن يعني انشقاق دفعات كبيرة منهم عن التنظيم.

خامساً: أحلاف متداخلة وإقليم مضطرب

ينقسم المشهد الإقليمي بين: حلف تمثله المملكة العربية السعودية والإمارات، ويضم إلى جواره مصر بقيادة الجيش، وحلف تمثله إيران وسوريا وحزب الله وقوى عراقية من العراق واليمن، وحلف آخر يضم كل من قطر وتركيا وينضوي تحت لوائه الإخوان المسلمون. يتفق الحلف التركي والسعودي في عدة ملفات منها ليبيا نسبياً والعراق وسوريا واليمن ويختلفان على مصر، فالسعودية دعمت السيسي بكل قوة (حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2016) وتركيا تعاديه بكل قوة. والأحلاف بالطبع لا تتسم بتماسك ميكانيكي ولكن هناك ديناميكية كبيرة في الحركة بين الأحلاف المختلفة.

ولنبداً بالحلف الذي يتموضع فيه الإخوان وهو التركي القطري. لم ينجح هذا الحلف في زعزعة نظام السيسي حتى الآن، ولم ينجح في فرض طوق دولي عليه، كما أن جهود الإعلام الإخواني في تركيا (قنوات مثل مكملين والشرق وقنوات أخرى) وقناة الجزيرة في تركيا، لم تنجح في قلب الرأي العام على السيسي والجيش المصري. إلى هذا الحد يمكن القول بأن جهود الحلف الإخواني حتى الآن باءت بالفشل. بقي دور السعودية وهو دور محوري في العلاقة مع الإخوان. بعد تريع الملك سلمان على عرش المملكة، تفجرت الأقاويل في عدة مراحل يدفع باتجاه مصالحة بين الإخوان والدولة المصرية، وتكوين حلف سني كبير في المنطقة وأن هذا الحلف يشترط وجود الإخوان فيه. والحقيقة أن الوقت وواقع المنطقة والتفاعلات التي تؤكد

أرادت الإخوان في هذا الحلف السني المزعوم فماذا لدى الجماعة لتقدمه عملياً على الأرض؟

يجب أن يظل الحديث عن قوة الإخوان إقليمياً مربوطاً ومرهوناً بقوة التنظيم الأم في مصر. إذا فقد التنظيم قوته في مصر قل الثقل الإخواني إقليمياً. لا يمكن لمجموعات من المهاجرين قسراً في تركيا وقطر أن تلعب دوراً مركزياً في صراع شديد الدموية والعنف مثل الذي تشهده المنطقة الآن.

العثمانية، بقيادة العثمانيين الجدد، باتت تأخذ موضع الإمكانية المطروحة بقوة. كانت منطقة الربيع العربي كلها تقريباً قد وقعت في يد الإخوان المسلمين، وعبر هؤلاء وصلت تركيا إلى قمة نفوذها، واكتسبت غطرسة غير مسبوقة؛ تساعد رجال تنظيم داعش في سوريا بشكل علني وتممر لهم السلاح والمتطوعين الجدد، وتفتح لهم الحدود لتحقيق حرية الحركة، وتشكل منفذاً رئيساً لبيع نפט داعش في السوق السوداء²¹. والإخوان لم يعد لديهم ما يقدمونه إقليمياً لأي قوى. ولنفترض أن السعودية

خلاصات واستنتاجات

الإستنتاج الأول

الجماعة تشهد تحولاً كبيراً لن يتركها على ما هي عليه، وهي بالفعل تتعرض لحالة انقسام كبرى على مستوى القيادة وتشهد خروج عدد من شبابها وانضمامه لتنظيمات جهادية متشددة مثل داعش. إلا أن عدم وجود تنظيم قوي لداعش داخل الوادي في مصر يقلل من حظوظها في ابتلاع قطاع كبير من الشباب الإخواني لصالحها. وهو ما يجعل الأمر محصوراً داخل السجن. إلا أنه من غير المرجح أن يتوقف نزيه الجماعة الداخلي وانشقاقاتها حتى لو نجحت القيادات القديمة في السيطرة على الأمور والحكم في داخل الجماعة. وفي حالة نجاح هذه القيادات في الوصول لتسوية مع نظام السيسي سيتعرض التنظيم لتفجّر داخلي آخر قد يرقى لدرجة التمرد من قبل الشباب.

مُنيت جماعة الإخوان المسلمين بهزيمة كبرى، يراها بعض المحللين الأكبر والأثقل في تاريخها. وتتنوع خطوط الهزيمة وتتصافر بين السياسي والعسكري والدولي والإقليمي والأخطر على المستوى التنظيمي والإيديولوجي. وكل تحول وهزيمة على المستوى الإيديولوجي مصحوبة بتحول وهزيمة على المستوى التنظيمي ومزيد من التفكك والانقسام. ولا شك أن مفردات العصر الحديث والعولمة تجعل من التغطية على عوار التنظيم وهزائمه وانشقاقاته الداخلية أمراً مستحيلاً. ثم أن تفاصيل الجماعة أصبحت علنية هو أمر يزيد من ارتباك التنظيم ويفقده قدرته على التعامل مع أزماته الداخلية واعتباره تنظيماً هرمياً ولا يتمتع بأي مرونة تجاه فقدان القيادة والسيطرة، والتراتبية أمر مركزي فيه.

التفكير الحديثة في رفضها وتمتسأ أكثر حول التصورات الثنائية عن العالم. وإذا نجح هذا الأمر في الاستمرار ووجد من يستطيع التعبير عنه تنظيمياً فقد نشهد ميلاد تنظيم جديد يضم قطاعاً كبيراً من شباب الإخوان مع قطاعات من السلفية المستقلة والسلفية الجهادية.

خسارة السلطة بعد الوصول إليها خلق شعوراً كبيراً بالضعينة والمرارة تجاه العملية السياسية، إلا أن الوصول إلى السلطة فاقم من صلف التنظيم واستعلاء كوادره وجموحهم يميناً، وعلى عكس ما كان سائداً في الأدبيات التي تتناول الإسلاميين بأن الديمقراطية ستهدب من سلوك الإسلاميين وستجعلهم أكثر ميلاً للتخلي عن الأفكار المتعلقة بتطبيق الشريعة وأكثر قبولاً بالاختلاف والتنوع، فما حدث في مصر هو أن الإخوان بعد الوصول إلى السلطة صارت لغتهم أكثر تمسكاً بمفردات الشريعة وعادت أفكار سيد قطب لتحتل مساحة أوسع في الوجدان والخيال السياسي لديهم. وهو ما أحدث تغيراً كبيراً في تصورات الإسلاميين وغير الإسلاميين عن العملية الديمقراطية، فكلاهما أصبح أقل سعة للتنوع والاختلاف، وكلاهما صار أكثر كفراً بحضور الآخر في العملية الديمقراطية. فبعض الليبراليين والعلمانيين واليساريين أصبحوا يرون ضرورة إقصاء التيار الإسلامي عن العملية الديمقراطية، وعلى الجانب الآخر يرى قطاع كبير من شباب الإخوان ومن على يمينهم ضرورة بناء شورى وديمقراطية مغلقة على الإسلاميين فقط.

لكن حتى الآن لم تحدث أي مراجعات فكرية منهجية ومنظمة للأدبيات المؤسسة للجماعة. فرسائل حسن البناء، التي تشكل المكون الرئيسي لتصورات وإيديولوجيا الجماعة، لم تمس من قريب أو بعيد. وهو ما قد يمكن الجماعة، إذا أستطاعت التغلب على انقساماتها الداخلية،

الجماعة في حالة فقدان للاتزان التنظيمي والقيادة، والمعركة بين شبابها وشيوخها ستتعمق كلما قلّت قدرة التنظيم على الحركة الميدانية ومواجهة النظام. وهذه معركة على خطوط الإيديولوجيا. وتقييم تجربة الجماعة

خلال سنوات الثورة وسنة حكم

مرسي. وكلما مر الوقت واشتدت

وطأة الهزيمة ازداد نقد ولوم

الشباب للشيوخ وزادت حدة اللغة

المستخدمة. واللغة داخل التنظيم

الإخواني أمر شديد الأهمية ويعكس

مدى تفكك أو تماسك التنظيم.

فتنظيم يبني على الطاعة والثقة

العمياء في القيادة لا يتحمل لغة

نقدية فضلاً عن عدم تحمله للغة نقدية وساخرة ومتهكمة فهذا يعني وجود شرح وتصدع حقيقي في بنية السلطة وتراتبيتها داخل التنظيم. وهو أمر صار متحققاً بالفعل ويعكس فشل التنظيم على مستوى السيطرة على ذواته.

المستوى الإيديولوجي، بمعنى رؤية الفرد للمستوى

المتخيل للعالم، يمر بتحويلات ضخمة. لا يمكن التيقن

أين سيستقر بها الحال في المستقبل القريب. ولكن ما

لدينا حتى الآن وما يمكن رصده عبر المراحل المختلفة

من الصراع هو كالاتي: كفر بالعملية الديمقراطية، مزيد

من الراديكالية غير الفعالة، ترسيخ رؤية المؤامرة، مزيد

من التمرس على خطوط الهوية الإسلامية والجموح

يميناً، عدم إيمان بقدرات التنظيم وقياداته. سيستمر المد

الفكري لما يسمى بالقبطية المسيرية (هذا الخليط الذي

بدعه مجموعة من شباب الإسلاميين المهتمين بأعمال

عبد الوهاب المسيري وسيد قطب) داخل شباب التنظيم،

وهي رؤية ترفض الحداثة، وتستخدم أدوات ومناهج

بعض الليبراليين

والعلمانيين

واليساريين أصبحوا

يرون ضرورة إقصاء

التيار الإسلامي

عن العملية

الديمقراطية

يتعرض لهزيمة كبيرة على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي. وبالتالي فإن قدرة التنظيم على توليد خطاب وسردية كبرى قادرة على التمهيد أصبحت معدومة. وهذه الهزيمة فتحت الباب على مصراعيه لكل من العسكر والتنظيمات المتشددة مثل داعش. فنهاية الإسلام السياسي هي نافذة على أفق آخر. بالطبع فتحت الهزيمة الفكرية والاجتماعية الباب أيضاً للتيارات التحررية واليسارية، ولكن الصدام الدموي بين العسكر والإسلاميين يغلق هذا الباب من زاوية أخرى ويجعل من الاستثناء والطوارئ مفردات للحياة اليومية، ويعيد إنتاج الخوف من أجل إحكام سيطرة الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية.

قادت هذه الهزيمة المتعددة الخيال السياسي للإسلاميين إلى أزمة وجودية. فالأندلس لم تعد بعد وصول الإسلاميين للحكم، بل حتى على مستوى القوة والسلطة كان واضحاً للجميع عدم قدرتهم على إدارة الدولة واستيعاب ماكينات الحداثة وتطويرها لصالح نموذج جديد فعال وكفؤ. ولكن قصر تجربة الحكم دفعت البعض للقول بأننا لم نجد متسعاً من الوقت لنظهر أي قدرات، وهو ما سيجعل من محاولة إعادة إنتاج التجربة ولكن بأشكال أكثر عنفاً وحدة الأقرب لقطاعات كبيرة من الإسلاميين. كما أن الإخوان فقدوا موقعهم الاجتماعي والسياسي كقوة معتدلة يمكن للمجتمع وللفضائل السياسية المختلفة التعايش والتواصل والتشبيك معها.

لم ينهر الاجتماع المصري بعد اقتلاع التنظيم مثلما ادعى الإخوان مجادلين بأن المجتمع لن يستطيع الصمود وسينفجر في وجه السلطة في حال مصادرة أموال الجماعة ومؤسساتها الخيرية والخدمية. وهو ما يجعل اقتلاع الإخوان أو المضي قدماً بدونهم أمراً وارداً لدى قطاعات كبيرة من المصريين. وبالتالي تبين عدم دقة إدعاء الإخوان

من إعادة ترميم البناء الفكري والوجداني لقطاع كبير من جسدها الرئيسي أو ربما في أفضل الأحوال في القطاعات غير الشبابية، تحديداً في من هم فوق الأربعين.

أخيراً، صارت عملية الإدماج السياسي للإخوان في أطر الحداثة والديمقراطية أمراً شديداً الصعوبة والتعثر، حتى مع حدوث تحولات سياسية كبيرة في بنية السلطة في مصر.

الاستنتاج الثاني

تعرض الإخوان لهزيمة ثقيلة جداً على المستوى الاجتماعي، وأصبح هناك كره وعداء ودماء بينهم وبين مناطق بعينها. لم يحدث من قبل أن تصادم التنظيم بهذا الشكل العنيف مع قطاعات وشرائح مختلفة من المجتمع المصري، ولم يفقد التنظيم شعبيته فقط بل صارت قطاعات كثيرة تراه كجسد غريب وخطر على الاجتماع المصري.

هزيمة التنظيم، على الرغم من إعلانه تحدي المجتمع والدولة وقراره بخوض المواجهة بشكل شامل، جعلته يفقد هيئته وسطوته الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه الإعلام المصري في شيطنة الإخوان والتنكيل بهم. هذه الهزيمة وقبلها المعركة جعلت الجميع داخل وخارج السلطة يتجرأ على الإخوان. وهو ما يدفعنا للقول بأن عودتهم كقوى اجتماعية مهيمنة مثلما كان الحال - مع افتراض أن التنظيم سينجح في تجاوز خلافاته وانشقاقاته الداخلية - أمر عسير، ويحتاج لعقود من الترميم والبناء الاجتماعي لاستعادة المكانة والسطوة الاجتماعية.

التصادم الاجتماعي واشتعال الصراع جعل الإسلام السياسي كله، ممثلاً بالإخوان كراس حربته التاريخية،

المصري والمجال السياسي. أو أن يعود جناح من الإخوان مرة أخرى عبر شرط الإذعان الكامل للنظام الحالي.

الاستنتاج الرابع

غياب الإخوان كقوة إقليمية. لا يرى الباحث أن أي دولة أو حركة يمكن أن تعول على دور فعال وقوي لجماعة الإخوان على المستوى الإقليمي، إذا ظل موقعهم في مصر على ما هو عليه. بل يذهب لما هو أبعد من ذلك ويرى أن الإخوان يمكن أن يتحولوا إلى عبء على الدولة التركية إذا ظلت الأوضاع وعلاقات القوى على ما هي عليه في الإقليم. وعلى الرغم من سيولة الوضع الإقليمي فإن احتمالات عودة الإخوان في مصر عبر هذه البوابة تظل ضعيفة جداً، لأن الأمر سيرتبط بضرورة اقتلاع النظام العسكري والسياسي من الحكم في مصر، وإحداث تغيير راديكالي عند أغلب القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية والقوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

بكون الجماعة قوية وشديدة التجذر في أوصال الأرضية الاجتماعية والشعبية، وهو أحد الادعاءات المؤسسة للنموذج الإسلامي منذ الصحوة في السبعينيات.

الاستنتاج الثالث

ضرب وتهشيم البنية التحتية (كوادر، موارد، أماكن اللقاءات والاجتماعات، جمعيات ومنظمات أهلية، سجن وهروب القيادات من الصف الأول والثاني وطالت الحملة الأمنية الشعب والأسر) للتنظيم، وسقوط الأرضية الشعبية، والانقسامات الداخلية للجماعة، كل ذلك يجعل من قدرتها على المناورة ومواجهة النظام والدولة في مصر شبه معدومة. وليس ثمة أفق للانتصار في الوقت القريب أو البعيد على النظام في مصر عبر استمرار الجماعة في المواجهة. بل إن الوضع الإقليمي والدولي، وموجة الإرهاب العالمية التي يقودها داعش، تعزز موقع النظام واستمرار السيسي في الحكم. الفرصة الوحيدة المتاحة هي قيام ثورة شعبية (بعيداً عن التنظيم) وإعادة صياغة دور الإخوان وموقعهم في الاجتماع